الجماعات القومية في المشرق العربيّ: الفكرة العربية وسجن الشعوب

ياسين الحاج صالح

تقاطعتْ في سقوط بغداد ثلاثُ وقائع يُرجَّح أن يتخطّى تأثيرُها العراقَ ليطول العالمَ العربيَّ والفكرةَ العربيةَ: سقوطُ دكتاتورية غاشمة استندتْ إيديولوجيًا إلى العروبة؛ ووقوعُ العراق تحت احتلال القوة العالمية الأعظم والأقلّ ودًا حيال أفكار الاستقلال والتعاون العربيَيْن؛ ثم التحسُّنُ الكبيرُ للموقع النسبيّ لأكراد العراق إزاء العراقيين الآخرين، لكنْ في إطار الالتحاق بالأميركيين والاندراج في خططهم الإقليمية.

هذا التقاطع يجعل من سقوط بغداد موقعًا ملائمًا للتفكير في الوضع الحاليّ للفكرة العربية. ومن هذا الموقع، وبالاستناد إلى منهج النُّظُم العالمية، سيحاول هذا المقال مقاربةً تقابليةً لكلٍّ من «الفكرة العربية» ومسألة الجماعات القومية في المشرق العربيّ ـ وبالخصوص الجماعة الكردية. والتوجُّهِ القيميُّ الذي نَصْدر عنه يَعْتبر أنّ إغفالَ الفكر العربيّ لقضايا الجماعات القومية يرتدّ على فهمه للمسألة العربية بالذات ويُبقيه أسيرَ «التركيبة الشرق أوسطية.»

ـ ١ ـ

تكوّنت الفكرةُ العربيةُ في سياقٍ صراعيّ: في مواجهة السلطنة العثمانية المتأخرة التي مالت في سنواتها الأخيرة إلى علاقةٍ استعماريةٍ بممتلكاتها العربية، ثم في مواجهة الاستعمار الأوروبيّ حتى الاستقلال. وفيما بعد كان حصيلةَ تفاعل المشروع الصهيونيّ مع مصالح نخب السلطة العربية إبقاءُ الفكرة العربية أسيرةَ شرطها الصراعيّ، فمالت بالتالي إلى التشكُّك بالتعددية السياسية والاجتماعية. فقد مَدّدت التوسعيةُ الإسرائيليةُ من عمرِ حركة التحرُّر الوطنيّ وأساليبِها ومنطقِها التعبويّ،[1] وهو ما جاء بردًا وسلامًا على قلوب النخب الاستقلالية وما بعد الاستقلالية لأنّه يعزّز ميلَها إلى تركيز السلطة والحقيقة بين يديها.

انتهت تنظيماتُ حركة التحرُّر الوطنيّ عام ١٩٧٣، حين لم تستطع الدولُ العربيةُ الرئيسيةُ في المشرق استعادةَ أرضها المحتلة عام ١٩٦٧. وما فقده العربُ منذ ذلك الوقت ليس ما سمّاه نديم البيطار «الإقليمَ القاعدةَ،» وإنّما هو المركز المحتمل لاستقطابِ وتوجيهِ الطاقات المادية والمعنوية والقادرِ على حمل استراتيجيةٍ كبرى. وليست عملية تكوّن «الوطن العربيّ» هي التي فشلتْ في إجهاض عملية تكوُّن هذا القطب، بل العالمُ العربيُّ بأسره هو الذي دَخَلَ حالةَ تنابذٍ وانقسامٍ لم تتوقفْ منذ ذلك الوقت. والحالة الشرق أوسطية، و«النموذجُ الفسيفسائيُّ» الشهيرُ الذي يركّز عليه المحلّلون الغربيون، هما ثمرتان أكيدتان لهذا الإخفاق. وليس المقصود بالنموذج الفسيفسائيّ واقعةَ التعدُّد الدينيّ والمذهبيّ والإثنيّ بحدّ ذاتها، بل اعتبار هذا التعدُّد واقعةً جوهريةً ونهائيةً، واعتبار العلاقات بين المكوّنات المتعدِّدة نزاعيةً وإلغائيةً بالضرورة، وبذلك يستحيل بناءُ أنظمة سياسية مستقرة. ومن النتائج الخطيرة لهذا المنظور أنّ مشكلات الشرق الأوسط هي نتاجُ طبيعته نفسها، ولا علاقةَ للقوى الاستعمارية التي شكّلته بها! بل إنّ من المرغوب أيضًا، بحسب هذا المنظور، أن تتدخّلَ هذه القوى لوضع حدٍّ لتقاتُلِ الشرق أوسطيين «الذي لا ينتهي.» ومن تلك النتائج أيضًا أنّ إسرائيل ليست عاملَ تشرذمٍ وتفتيتٍ، بل هي المثالُ الذي يُفترض أن تقتديَ به الجماعاتُ الدينية والقومية والمضطهَدة من العرب والمسلمين الذين يشكّلون أكثريةَ الشرق أوسطيين، وليغدو مستقبلُ هذه الجماعات دولاً صافيةً خاصةً بها وموالية للغرب.

والواقع أنّ الاجتماع السياسيّ العربيّ لم يُظْهر خلال العقود الثلاثة الأخيرة قدرةً على الاستيعاب السياسيّ للتعدّد الاجتماعيّ الثقافيّ. وجوهرُ القضية أنّ أية وحدانية تَؤُول في النهاية إلى تجميد التعدّد وجعْلِه حقيقةً ثابتةً ونهائيةً. ليس هذا فقط ، بل ترتدّ

١ ـ عزمي بشارة، **طروحات عن النهضة المعاقة** (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣).

لا نجد في كتابات كلاسيكيي الفكر القومي العربي أي اهتمام بالجماعات القومية غير العربية الموجودة ضمن «الوطن العربي»

هذه القوميةُ القسريةُ إلى إثنيةٍ أو جماعةٍ عرقيةٍ لغويةٍ، وترتدُّ الثقافةُ المفروضةُ إلى إيديولوجيا عاجزةٍ عن الإبداع وعن الاستيعاب معًا. ومصير العروبة المشرقية، والنسخةُ البعثيةُ الصدّامية منها، ماثلٌ للعيان. باختصار، إنّ الواحدية لا تَفْشل في تجاوز التعدُّد الاجتماعيّ الثقافيّ فقط بل تُثبّته وتجعلُ منه تجاورًا بين أصنافٍ ومجاميعَ بشريةٍ لا تَجْتمع ولا تَقْبل الجمعَ. وهكذا فالفسيفسائية نتاجُ نظامٍ يَعْزل التعدُّدَ الاجتماعيّ الثقافيّ عن السلطة والسياسة أكثرَ مما هي نتاجُ هذا التعدد ذاتِه. فإذا كنّا نريد استئنافَ العملية التحررية فعلينا أن نتحرَّر من وهم الواحدية القومية والسياسية المبنية على تصورٍ استبعاديٍّ للهوية، ونتحوَّلَ إلى تصوُّرٍ استيعابيٍّ لها يَقْبل بأنّها مركَّبةٌ ومتعددةُ المستويات، وأنّ العلاقةَ بين المكوِّنات اللغوية والدينية والمذهبية والإثنية لهذه الهوية المركَّبة علاقةُ تفاعلٍ واستيعابٍ لا علاقةُ إقصاءٍ أو هيمنة.

وإذ يُغفل الفكرُ القوميُّ المعاصرُ هذه الحقيقة فإنّه لا يَفْرق فقط في إدانة المنظورات الاستشراقية في حين أنّه يستبطنها، بل أيضًا يَخْسر دورَه الاعتراضيَّ المنتجَ للرؤى المُلْهِمة البانية للإرادات والمحفِّزةِ على العمل والتدخُّل في التاريخ. وفي رأينا أنّ تناقضات الواحدية الاستبدادية أخذتْ تتكاثر حين أَخْفقت الوطنيةُ العربيةُ الأولى في تحقيق وعودها التحررية والتوحيدية والمساواتية وعجزتْ عن الدفاع عن نفسها عام ١٩٦٧ أو استعادةِ كرامتها عام ١٩٧٣. هنا بدأتْ ـ في وقتٍ واحدٍ تقريبًا ـ الحروبُ الأهليةُ، والدكتاتورياتُ العاتيةُ، وتطييفُ السياسة والثقافة، والتفكُّك التدريجيُّ (لكن الثابتُ) لأيةِ مرجعيةِ تماهٍ مشتركٍ بين الجماعات المرتدّة إلى عصبيات.

- ٢ -

وبينما كان من شأنِ نجاح بناءِ قطب جاذبٍ أن يساعد في بلورةِ وطنيةٍ استيعابيةٍ تضع مشكلةَ «الأقليات» على طريق الحلّ مبدئيًا، فإنّ الفشل رَدَّ العالم العربيَّ إلى مجالٍ ضعيفِ المناعة حيال الخارج من جهة، وأَنتج الفسيفسائيةَ من جهة أخرى. فالنموذج الفسيفسائيّ، اليومَ والأمسَ، هو ابنُ أزمة بناء الوطنية/ الوطنيات الحديثة: فقد كان بالأمس ثمرةَ انهيارِ نظامِ الملِ العثمانيّ مع الفشل في تحقيق رهان «التنظيمات» على بناءِ وطنية عثمانية؛ وهو اليوم ثمرةُ انهيارِ بناءِ وطنيةٍ جديدةٍ وليس سمةً جوهريةً وفوق ـ تاريخية للاجتماع السياسيّ العربيّ. وما شهدناه خلال العقود الثلاثة الماضية هو اندراجُ الفسيفسائية ضمن التنظيمات الشرق أوسطية، التي استوعبتْ فشلَ الوطنية العربية الأولى عبر تحوُّلِ دولٍ ما بعد التحرُّر الوطنيّ إلى نموذج الدولة الوظيفية (أي تلك التي تؤسِّس استقرارَها وسياستَها على ما تقوم به من وظيفة في النظام الدوليّ وليس على نظام الأمة). وأعني بالوطنية العربية الأولى: الحركةَ القوميةَ العربيةَ كعقيدةٍ ودولٍ وأحزابٍ سياسية، وهي تغطّي المرحلةَ بين الحرب العالمية الثانية وحربِ تشرين عام ١٩٧٣.

ما كان للعرب أن يستعيدوا زمامَ المبادرة دون التحوُّل إلى خطٍّ جديدٍ للكفاح التحرُّريّ. غير أنّ ما حصل هو استمرارُ الصيغ الفوقية للوطنية الأولى لكنْ بعد خضوعها لتحوُّلٍ وظيفيٍّ عميقٍ قضى على مضمونها الوطنيّ، وسَهَّلَ لها التفاهمَ مع الأميركيين بل والاندراجَ في استراتيجياتهم الإقليمية والعالمية، كما أَكْسبها مضمونًا تسلطيًا ومعاديًا للديمقراطية.

بَلَغَ تحلُّل التنظيمات السياسية والفكرية لعصر حركة التحرُّر الوطنيّ درجةً متقدِّمةً أخذت تصيب في العقد الأخير من القرن العشرين القوةَ المرجعيةَ المتحكِّمةَ بمصير المشرق العربيّ، أي الولايات المتحدة. هنا بدأ طورٌ جديدٌ بَلَغَ ذروتيْن متتاليتيْن مع هجمات نيويورك وسقوط بغداد. وهما حدثان مركَّبان يَعْكسان وحدةَ النظام الشرق أوسطيّ، وحقيقةَ كون الولايات المتحدة هي الدولةَ الشرقَ أوسطية الأولى.

الجماعات القومية في المشرق العربي:
الفكرة العربية وسجن الشعوب

- ٣ -

الغرض ممّا سبق هو: (أ) أنّ العرب المعاصرين منشبكون في بنى وعلاقاتٍ غيرِ مسيطَرٍ عليها، وإنّ نَسَق التفاعلات الذي يؤطِّر هذه البنى والعلاقات هو «الشرق الأوسط.» (ب) أنّ الشرقَ الأوسطَ الحديثَ تأسّس في عمليةٍ تاريخيةٍ كبرى واحدة، سيطر البريطانيون والفرنسيون على لحظتها الهيولية، وأثمرتْ تصفيةَ السلطنة العثمانية، وتمزيقَ المشرق العربيّ، ووعدَ بلفور، والوزنَ المركزيَّ للبترول. (ج) أنّ بنى الدولة والفكر السياسيّ العربيّ ارتضت بأن تتقبل الشرطَ الصراعيَّ كمسلَّمةٍ دائمة، الأمرُ الذي أبقاها أسيرةَ حالة طوارئ قانونيةٍ وثقافيةٍ ونفسيةٍ، وأن تبقى مهجوسةً بالوحدة (من الوحدة العربية إلى الوحدة الوطنية إلى الحزب الواحد إلى الزعيم الواحد المعصوم) معاديةً للتعددية والاختلافِ بمختلف أشكالهما. لذلك لا نجد في كتابات كلاسيكيي الفكر القوميّ العربيّ أيَّ اهتمام بالجماعات القومية غير العربية الموجودةِ ضمن «الحدود الطبيعية للوطن العربيّ.»[1] (د) لا تتجدد الفكرةُ العربيةُ إلاّ إنْ نَفَتْ نفسَها وتجاوزت انحطاطَها الإثنيَّ الذي يجعل العربَ مجردَ عنصرٍ من عناصر فسيفساء متداخلةٍ لا نظامَ فيها.

أركان النظام الشرق أوسطيّ خمسة: (١) إسرائيل كدولةٍ قوميةٍ دينية. (٢) النموذج الفسيفسائيّ ونظامُ الدولة الوظيفية. (٣) التبعية المتعددة الأبعاد، التي تعني احتلالَ القوة/القوى المهيمِنة عالميًا موقعَ المرجعية بالنسبة إلى التفاعلات الشرق أوسطية، مع ما يواكِبُ ذلك من «إنتاج» عجزِ المجتمعات الحالية عن السيطرة على مصائرها. (٤) هيمنة الأميركيين على السلسلة النفطية الشرق أوسطية كاملةً. (٥) حرمان الأكراد من دولة. وليس مصدر أهمية هذا العنصر الأخير أنّ الشعب المعنيّ هو أكبرُ جماعةٍ قوميةٍ بلا دولة في العالم فحسب، ولا لأنّ قضيته تَفْرض نفسَها على الأجندات المحلية في الدول التي تتقاسم الأكراد وتَفْرض نفسَها على الأجندة العالمية، وهي مرشّحة لأن تصبح عامل تفجيرٍ في غيرِ بلدٍ في الشرق الأوسط فقط ، ولكنْ أيضًا لأنّ هذه القضية كانت حاضرةً ـ وإنْ بصوتٍ خافتٍ ـ في المداولات التأسيسية للشرق الأوسط الذي ورثناه من مؤسسيه الأوروبيين.

الجدير ذكره أنّه ليست هناك أيةُ علاقة اشتقاقية أو منطقية بين الأركان المذكورة، لكنّها اتّجهت بحُكْم وحدة العملية التاريخية التي أثمرتْها إلى أن تشكّل نسقًا موحّدًا من التفاعلات هو ما أطلقنا عليه اسمَ النظام الشرق أوسطيّ. والقضية التي تهمّنا في سياق هذا المقال أنّ الشرق الأوسط رزمةٌ واحدةٌ من القضايا المترابطة، التي لا يكون التصدّي لها فاعلاً إلاّ إذا انبنى على إدراك الوحدة التحليلية لعناصرها.[2]

---

١ ـ يهتمّ ساطع الحصري بتعريف الدعوة إلى الوحدة العربية وردِّ المطاعن التي تتعرّض لها من دعاة «القُطْرية» أو من دعاة الرابطة المتوسطية أو الأفريقية أو الإسلامية. لكنْ لا يَرِدُ فيها ذِكْرُ الأكراد أو أيةِ جماعاتٍ أخرى مساكنةٍ للعرب. **العروبة أولاً** (بيروت: دار العالم للملايين، ١٩٦٥ ـ الطبعة الأولى ١٩٥٥).

٢ ـ لعله ليس هناك ما هو أكثر ملاءمةً للدراسة التحليلية لهذا النظام من منهج النُظُم العالمية لإيمانويل والرشتاين. فكلُّ تغيُّرٍ في أيّ موقع من النظام، سواء أكان أمنيًا أمْ عسكريًا أم اقتصاديًا أمْ سياسيًا، يثير تغيراتٍ في مواقع أخرى. وتتجه عناصرُ النظام لأن تترابط وتتداخل بحيث تشكّل وحدةً تحليليةً لا مناصَ من دراستها بهذه الصفة. لكنّ النظام الشرق أوسطيّ يتميز عن النظام الأوروبيّ بعد مؤتمر فيينا مثلاً بعلاقة التبعية الثابتة التي تربطه بأقطاب النظام الدوليّ. حول منهج النظم العالمية، انظرْ بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٢).

كان موقف عبد الناصر إيجابيًا من المسألة الكردية، وهذا مؤشر أول على أنّ التحررية العربية لا تتعارض مع التحررية الكردية

- ٤ -

قلّما نُدْرك أنّ جميع دول المشرق العربيّ الحالية، باستثناء مصر، لم تكن موجودةً قبل أقلّ من قرن. قلّما نُدْرك أنّه ليس هناك ما هو أقلّ طبيعيةً من «الحدود الطبيعية للوطن العربيّ،»[١] وأنّه كان من الوارد جدًا أن يكون العراقُ ثلاثَ دول، وأن تكون الموصلُ سوريةً أو تركيةً أو حتى جزءًا من دولة كردية مستقلة. علمًا أنّ ما صنَعَ الفجوةَ بين الممكن المجرَّد والواقع الحاليّ هو مصالحُ وخططُ القوى الاستعمارية في لحظة الولادة الحاسمة أو «اللحظةِ الهيوليةِ» من تشكّل الشرق الأوسط الحديث... لكنْ أيضًا المستوى المتدنّي من فاعلية الشعوبِ المشمولةِ بالخطط الاستعمارية: إذ لم يكن للحضورِ البائسِ للنخب العربية وقتَها أن يؤثّر في الوجهة النهائية لخططِ السادةِ العالمين؛ وبالمثل كان هزالُ الحضور الكرديّ عاملاً مشاركًا في نسخ معاهدة لوزان (١٩٢٣) لمعاهدة سيڤر (١٩٢٠) التي كانت أولَ وثيقةٍ دبلوماسيةٍ تنصّ على «الاستقلال الذاتيّ المحليّ للمناطق التي يَسُود فيها العنصرُ الكرديُّ، وهي المناطق الواقعة شرقَ الفرات، جنوبَ الحدود الجنوبية لأرمينيا... وإلى شمال حدود تركيا مع سوريا وما بين النهرين.»[٢]

ومن الطبيعيّ أنّ مَنْ يسيطر على اللحظة التأسيسية يَمْلك امتيازًا يتعذّر على مَنْ يأتي بعده مجاراتُه أو سحبُه منه: إنّه امتيازُ الخلق، أو منح الصورة للهيولى السائلة القابلة للصور. فتوزيعُ الدول والحدود في الصِّغَر أرسخُ من النقش في الحجر. ومع ذلك فقد كان صنعُ الشرق الأوسط عمليةً مستمرةً دامت حتى انتهاء اللحظة التأسيسية أواسط عشرينيات القرن العشرين، ثم مرّت بمحطات كان سقوطُ بغداد آخرَها. وباستثناءِ مرحلةِ اعتراضٍ قصيرة، فقد استقرّ الشرقُ الأوسطُ طوال هذه العقود الثمانية سجنًا للشعوب - عربًا وأكرادًا وأرمنًا... وبالطبع لا تحتلّ الشعوبُ المعنيةُ مواقعَ متماثلةً في هذا السجن الشرق أوسطي: فبعضُها يعيش في زنازينَ منفردةٍ، وبعضُها في مهاجع جماعية، بينما فُرِّق بعضُها كالأكراد على مهاجع متعدِّدة، لكنّها جميعها مهدَّدةٌ بالعقاب والعزل في الزنازين إنْ طالبتْ بإطلاق سراحها أو قاومتْ أو تمرّدتْ. والدلالة العملية لذلك هي أنّه لا يُمْكننا أن نَجْمع بين مقاومة المشروع الصهيونيّ الذي يُسْهم في إدارة السجن، وبين قمع الأكراد أو تجاهُلِ المشكلة الكردية. كما لا يُمْكن أن نفكّر بتكون كتلةٍ عربيةٍ فاعلةٍ دون وضع أسسِ النظام الشرق أوسطيّ، بمجملها، موضعَ تساؤل.

- ٥ -

رأى الفكرُ القوميُّ العربيُّ، على العموم، الملامحَ الأساسيةَ لهذا الواقع. ووضع نصبَ عينيْه دائمًا توحيدَ البلاد العربية، ومواجهةَ المشروع الصهيونيّ، واستملاكَ الثروة النفطية، وقطعَ علاقة التبعية مع الغرب الاستعماريّ والرأسماليّ. لكنّه بقي في الغالب شديدَ التمركز حول الذات القومية، سواء في نظرته إلى العالم أو

١ - للحدود الطبيعية للوطن العربيّ تاريخٌ حديثٌ جدًا، هو مؤتمر زحلة عام ١٩٣٥ الذي دعا إليه سليم خياطة: «وطنُنا العربيّ هو البلاد العربية ضمن الحدود التالية: جبال طوروس والبحر المتوسط في الشمال، والمحيط العربيّ وجبال الحبشة وصعيد السودان والصحراء الكبرى في الجنوب، والمحيط الأطلسيّ والبحر المتوسط عند سواحل الشام من الغرب، وجبال إيران وخليج البصرة من الشرق.» وارد في كتاب عبدالله حنا، **المجتمعان الأهليّ والمدنيّ في الدولة العربية الحديثة** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، ص ١٥٨.

٢ - آني شابري ولورانت شابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ترجمة ذوقان قرقوط (القاهرة: مكتبة مدبولي، بلا تاريخ)، ص ٣٤٦.

الجماعات القومية في المشرق العربيّ:
الفكرة العربية وسجن الشعوب

في فكرته عن ذاته أو في تصوُّره لمحيطه المباشر. وبالخصوص لم يدرك أنّه لا يستطيع أن يكون قوميًا، بالمعنى الأوروبيّ للكلمة، وتحرُّريًا في الوقت نفسه. وأعني بالقومية الأوروبية افتراضَ أن يكون تطابُقَ الهوية الثقافية مع الكيان السياسيّ هو الشكلَ الطبيعيَّ والأرقى للاجتماع الإنسانيّ.[1] فهذا المفهوم للأمة في مجتمعاتٍ متعدِّدةٍ ومتداخلةِ الثقافات سيقود بالضرورة إلى فرض إحدى الهويات وإقصاءِ غيرها، وإلى تصلّب الجماعات المقصاة عن السلطة وتحوُّلها إلى أقلياتٍ منكمشةٍ على ذاتها في مواقف عدائيةٍ ضدّ محيطها. والنتيجة هنا أيضًا هي الفسيفسائية.

ولا شكّ أنّ للشرط الصراعيّ الذي تكوَّن الفكرُ القوميُّ في ظلّه دورًا في الغفلة عن الطابع المركّبِ والمتعددِ المستويات للذات القومية نفسها، فضلاً عن تجاهل وجود «الآخر» الداخليّ. ولعلّ هذا الدور يتركز أساسًا في تسهيل انحباس الوعي القوميّ العربيّ ضمن البنية البارانوئية (الارتيابية) لكلّ وعيّ قوميّ، وفي زيادةِ حساسيته وضعفه حيال مختلف تنويعات نظرية المؤامرة، ومن ثم ثُلْم قدرته على نقد الذات. ونظرًا إلى أنّ الوعي العربيّ لا يزال ممزّقًا بين الشعور الداخليّ بالعظمة وضآلةِ الشأن في الواقع كما يقول هشام جعيط، فإنّ هذا يسهّل له الوقوعَ في البارانويا.

ولا شكّ، من جانب آخر، أنّ لخفوت صوت الجماعات القومية في المرحلة التأسيسية للفكر القوميّ العربيّ دورًا في عدم بلوغ القضية عتبةَ إدراك هذا الفكر. وحين ارتفع صوتُ الأكراد العراقيين في بداية الستينيات أخذ الشأن الكرديُّ يَدخل النقاشَ القوميَّ.[2] ولئن بقي الشأنُ الكرديُّ غائبًا في الفكر البعثيّ في العراق وسورية فقد ازداد حضورُه في الفكر السياسيّ في هذيْن البلديْن بالتوازي مع اكتشاف الديموقراطية.[3] على أنّ الإحساس بمحدودية حضور الشأن الكرديّ في النقاش السياسيّ العربيّ حديثٌ جدًا، خلافًا لما قد يتخيَّل أكرادٌ وعربٌ كثيرون. فقد كان للشيوعيتيْن العراقية والسورية دور كبير في احتواء المشكلة الكردية، سواء عبر الوزن المهمّ للأكراد فيهما، أو عبر استيعابها ضمن إشكالية تقرير المصير والاشتراكية. ولم تَبْرز المشكلةُ بحجمها الحاليّ إلاّ مع تفككِ الشيوعية، وإيغالِ الوطنية العربية الأولى في الانحلال، إضافةً إلى تغيُّر مجمل الشروط الإقليمية والدولية.

١ ـ حول هذا التطابق انظرْ برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٢ ـ من أنضج الوثائق التي تتناول المسألةَ الكرديةَ في العراق، متجاوزةً «مرضَ الطفولة القوميّ،» البيانُ السياسيُّ للمؤتمر القوميّ السابع لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ اليساريّ المنعقد أواخرَ عام ١٩٦٤، وهو الحزب الذي لم يلبث أن تحوّلَ إلى حزب العمال الثوريّ العربيّ، وكان من أبرز رجاله المرحوم ياسين الحافظ. يخصِّص البيانُ فصلاً كاملاً للمسألة الكردية في العراق، ويُقرّ بحقّ تقرير المصير للأكراد، لكنه وفيٌّ لزمنه حين يدافع عن «تفسير هذا الحقّ باتجاه مصالح الكادحين العرب والأكراد والثورة الاشتراكية.» **البيان السياسي**...، صادر عن القيادة القومية للحزب، ص ١٥٤.

٣ ـ يأخذ ياسين الحافظ في كتابه **المسألة القومية الديموقراطية** الذي نُشر بعد وفاته (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١) على ما يسميه الفكرَ القوماويَّ إسقاطَه البعدَ العلمانيَّ من الفكرة القومية، الأمرُ الذي أثار مشكلةَ الأقليات الدينية، وإسقاطَه البعدَ الديموقراطيَّ، مثيرًا بالتالي مشكلةَ الجماعات القومية. وتنطلق انتقاداتُ الحافظ من إشكالية الاندماج، فيبلور مفهومًا للأمة بوصفها جماعةَ المواطنين المندمجة، أيْ بعيدًا عن المفهوم الثقافيّ أو العرقيّ لها.

مفهوم «الأمة» الملائم في مجتمعات تعددية يجب أن يجمع بين حقوق المواطنين الأفراد، وحقوق الجماعات الدينية والمذهبية والإثنية

- ٦ -

كان المسعى الوحيد للتمرُّد على النظام الشرق أوسطيّ هو المحاولة الناصرية التي استحقّت من أرباب ذلك النظام ضربةً ساحقةً عام ١٩٦٧، تلت ضربةً فاشلةً عام ١٩٥٦ في ظروفِ نقلِ ملْكية الشرق الأوسط من المستعمرين التقليديين إلى الوريث الأميركيّ. فلقد تحدّت الناصريةُ أركانَ النظام الشرق أوسطيّ الأساسية (إسرائيل والتحالف النفطيّ الأميركيّ والدولة الوظيفية العربية)، ولم يكن غريبًا أنْ كان موقفُ جمال عبد الناصر إيجابيًا من المسألة الكردية.[١] لكنّ التحدّي الناصريّ كان ضحيةَ تناقضٍ عميقٍ بين تطلعاته التحررية العريضة وبين الأسس الفوقية والضيقة للنظام الذي أرساه. ومع ذلك فهو مؤشّر أول على أنّ التحررية العربية لا تتعارض مع التحررية الكردية، وأنّ الشوفينية العربية ضدّ الأكراد ارتبطتْ بأزمة التحررية العربية ذاتها. واليوم يستحيل استئنافُ المشروع التحرريّ وتجديدُ الفكرة العربية دون طرح تفكيك سجن الشعوب على جدول أعمال الفكر والعمل.

لذلك يخطئ العروبيون كثيرًا حين يَرْفضون الاحتلالَ الأميركيَّ للعراق دون أن يوجّهوا نقدًا جذريًا للتنظيمات الشرق أوسطية التي التقى في نظام صدّام حسين معظمُ أركانها، وأسهمتْ سياساتُ وحروبُ نظامه في إحكام إغلاق الدائرة الشرق أوسطية على الشعوب الأسيرة. يُخْطِئون حين يعتقدون بإمكانية مقاومة القوة المهيمنة على النظام الشرق أوسطي استنادًا إلى شكلٍ سابقٍ من أشكال هيمنتها. ويخطئون كذلك حين يَفْشلون في الربط بين مقاومة السيطرة الأميركية ومقاومة الدكتاتوريات العاتية التي استعمرت الفكرةَ العربيةَ وجَرَّدَتْها من أية مضامين تحررية وديموقراطية حية. لقد كان سقوطُ بغداد نهايةً للتحررية العربية القديمة التي انقلبتْ منذ أواسط السبعينيات على نفسها وآلت إلى التفاهم مع الأميركيين أو الالتحاق الصريح بهم؛ ولا يشذّ عن ذلك نظامُ صدّام حسين ذاته الذي كان مستعدًا حتى اللحظة الأخيرة لأن يعطي الأميركيين أيَّ شيء كي يبقى في كرسيه. باختصار، لقد قاد ما يسميه مُنَح الصلح التصوُّرَ الشاميَّ للعروبة (أو ما سمَّيْناه نحن الانحطاطَ الإثنيَّ للقومية) التحرريةَ العربيةَ إلى طريق مسدود. وإخراجُها من أزمتها يتطلّب نقدَ السلطات السياسية والفكرية التي ارتبط بها هذا الفكرُ. وهذا ينطبق بصورةٍ خاصةٍ على الصيغة المهيمنة في المشرق العربيّ، وهي الصيغة التي تَرْفع الارتيابَ إلى مستوى الهوية الوطنية.[٢]

- ٧ -

ليست هناك أزمةٌ في الشرق الأوسط، بل الشرق الأوسط هو الأزمة، أو هو نظام الأزمة الدائمة. وتحريرُ الشرق الأوسط هو التحرُّرُ منه، أيْ تفكيكه، لأنّه سجنُ الشعوب ومستودعُ الفساد العالميّ. وسواءٌ في فلسطين أو في العراق، في سورية أو تركيا، فإنّ الخيارات نفسَها تواجِه شعوبَ الشرق الأوسط لحلّ المسائل

١ ـ تأسستْ إذاعةٌ مصريةٌ تبثّ بالكردية من القاهرة عام ١٩٥٨، الأمرُ الذي أثار تركيا التي كانت منخرطةً بعمقٍ في المشاريع الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط. ويُنْسب إلى عبد الناصر ردُّه على اعتراض السفير التركيّ على الإذاعة بالقول إنكم تقولون إنّه ليس لديكم أكراد، فما الذي يزعجكم في إذاعة كردية؟!

٢ ـ يعدِّد كتابٌ مدرسيٌّ لتلاميذ الصف الثامن في سورية المعوِّقاتِ الداخليةَ للوحدة العربية على الشكل التالي: «١ ـ الإقليمية (قومية سورية، فرعونية، بربرية، فينيقية)؛ ٢ ـ الطائفية؛ ٣ ـ فئات اجتماعية (الإقطاعية والبرجوازية، القبلية والعشائرية والشعوبية، الأقليات في الوطن العربيّ).» هكذا... بكلّ بساطة! راجع، **التربية القومية الاشتراكية** (دمشق: وزارة التربية في سورية، العام الدراسي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢).

الجماعات القومية في المشرق العربي:
الفكرة العربية وسجن الشعوب

القومية: فإمّا نظم سياسية تقوم على التعدُّد الديموقراطيّ للقوميات والهويات واللغات، وإمّا كفالةُ حقِّ الانفصال الصريح. أما جمع الانفصال النفسيّ والمعنويّ مع الدمج السياسيّ القسريّ فهو دَوَرانٌ في الحلقة المغلقة، وتثبيتٌ للتنظيمات الشرق أوسطية المفتوحة تكوينيًا على تدخُّل الخارج. ونميل إلى أنّ مفهوم الأمة الملائم في مجتمعاتٍ تعددية يجب أن يَجْمع بين مستويَيْن من الحقوق: حقوقِ المواطنين الأفراد، وحقوقٍ جماعيةٍ للجماعات الدينية والمذهبية والإثنية المختلفة. وهو ما يقتضي نظامًا سياسيًا ديموقراطيًا وغيرَ مركزيّ، أيْ يقتضي عكسَ النظم السياسية الحالية في الشرق الأوسط.

من أبرز ملامح الشروط الحالية إعادةُ هيكلة النظام الشرق أوسطيّ باتجاه توزيع المراتب والمواقع النسبية بين شعوبه، وفقًا للمعايير الوقتية للقوة الأميركية المهيمنة. والواضح أنّ الأميركيين يتعاملون مع القضية الكردية تحديدًا كورقة، أيْ تعاملاً وظيفيًا. ومهما بدا ما سنقوله طوباويًا، فإنّه يبدو لنا أنْ لا فرصة لحلولٍ ديموقراطيةٍ لمشكلات الاجتماع السياسيّ في منطقتنا من العالم ضمن السجن الشرق أوسطيّ. إنّ تحجيمَ إسرائيل، والاستقلالَ السياسيّ والحضاريّ لشعوب المنطقة، والمساواةَ السياسيةَ والحقوقيةَ بين الأفراد والجماعات، تشكّل بمجموعها معركةً تاريخيةً واحدةً. ليست نتيجةُ هذه المعركة مضمونةً للأسف، لكنّ تاريخنا سيبقى يدور حول نفسه إنْ لم ننجحْ فيها.

الشرق الأوسط نظامٌ أو علاقةُ قوة وليس إقليمًا جغرافيًا، ومشكلاتُه رزمةٌ واحدةٌ تحليليًا. غير أنّ هذا لا يعني أنّه لا يُمْكن حلُّها إلاّ رزمةً واحدةً. الأصحّ أنّه لا يمكن حلُّها رزمةً واحدةً، وأنّ الاستراتيجية السليمة هنا هي فصلُ هذه المشكلات بعضِها عن بعض والبدءُ بما يَسْهل التصدّي له ضمن الإمكانيات الراهنة. وفي نظامٍ معقّد تتكثف فيه طبقاتٌ فوق طبقات من السلطة العالمية، قد يكون شعارُ البيئويين هو المناسب: «فكّرْ عالميًا ونفِّذْ محليًا.» ذلك أنّنا لا نستطيع فهمَ شيء خارج إطاره العالميّ، لكنْ قد لا نتمكّن من تحقيق أيّ تقدّم دون فرز المشكلات ومحاولة حلِّها واحدةً واحدةً. ولعلّ المشكلة الأولى والمدخل لمعالجة المشكلات الأخرى هي مشكلة التحوُّل نحو الديمقراطية في الدول القائمة، وتجاوز مختلف أنواع الواحديات. فبدون هذا التحول لن يتكوّن داخلٌ وطنيٌّ مستقلٌّ نسبيًا عن «الشرق الأوسط» ولا تراكمٌ وطنيٌّ، ولا حقلٌ سياسيٌّ تُطْرح فيه المشكلاتُ الأخرى، ولا فاعلون سياسيون يطرحونها ويعالجونها، ولا نظامُ الأمة نفسه. فمشكلة الشرق الأوسط ليست كثرةَ الأمم فيه، بل خُلُوّه من الأمة.

دمشق

ياسين الحاج صالح

كاتب ومترجم سوريّ.